

## السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي في التسعينات

بقلم: الدكتور ستار جبار الجابري

تعد منطقة الخليج العربي بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية منطقة ذات أهمية إستراتيجية واقتصادية كبيرة، ذلك أن فرنسا من أكثر الدول الصناعية تأثراً بالنفط لحاجتها الماسة إليه، وهي تعتمد بشكل كبير على نفط الخليج العربي، لذا حرصت على تأمين تنويع مصادر استيراد النفط، الأمر الذي يتطلب هنا توسيع دائرة علاقاتها بالدول المنتجة للنفط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتوجب على فرنسا أن تقوم بتأمين أسواق مفتوحة لصادراتها التجارية والصناعية والعسكرية بهدف دعم ميزانها التجاري، لذلك سعت إلى التعاون مع دول الخليج العربي من خلال الميادين التكنولوجية والصناعية والزراعية والعسكرية.

فضلا عن ذلك فإن منطقة الخليج العربي جزء من (الشرق الأوسط) الذي يتصل مع فرنسا، وأوروبا عامة بجوار جغرافي لا يمكن تجاهله<sup>(١)</sup>.

إن النفط في منطقة الخليج العربي هو الأساس الذي يتركز عليه تعامل القوى الكبرى مع هذه المنطقة، ذلك أن النفط كان ومازال محور اهتمام تلك القوى، وضمان استمرار تدفقه وبأسعار زهيدة هو أهم الأهداف التي تتوخاها القوى الكبرى من علاقاتها مع منطقة الخليج العربي، وفرنسا كإحدى الدول الصناعية الكبرى مهتمة بهذه المادة علاوة على أن الأزمات التي أدت إلى صراعات الحدود في منطقة الخليج هي أزمات نفطية بالدرجة الأولى، والصراع على النفط هو صراع على النفوذ في الخليج، لذا فإن القوات الأجنبية تسعى

لاستغلال هذه الصراعات لتتواجد في المنطقة تحت شعار الحفاظ على المصالح الحيوية للغرب<sup>(٢)</sup>.

إن فرنسا تتطلع بطموح إلى أن يكون لها سياسة خارجية مؤثرة تتفاعل مع دول المنطقة في ظل ما تشهده السياسة العالمية من إستراتيجيات مستحدثة للدول الكبرى الأخرى. وهي في توجهها نحو المنطقة فإنها تدرك أهميتها الاقتصادية، حيث ترى أن من يسيطر عليها يمكنه منح اقتصاده أقوى الخصائص التنافسية، وأن من خلالها يمكن بناء إستراتيجية فرنسية لترتيب أوضاع التنافس أو الصراع بين القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين.

لذا حرصت فرنسا على النفاذ بقوة إلى هذه المنطقة على أساس أن يكون لها قدرة تنافسية تقف في مواجهة الهيمنة الأمريكية، ومحاولات القوى الأخرى للدخول إلى هذه المنطقة الحيوية من خلال سياسة أكثر انفتاحا على دول المنطقة ومشكلاتها.

إن منطقة الخليج العربي والتي تعد منطقة حيوية لفرنسا هي منطقة نفوذ مطلقة تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تسعى فرنسا إلى التنسيق مع دول كبرى أخرى كالصين وروسيا لإيجاد قوى قطبية متعددة في النظام الدولي. ومن خلاله يتم تبني إقامة شبكة محاور تغطي منطقة الخليج العربي لما تحتويه من ثروات نفطية واستثمارات تجارية ومالية كبيرة، بهدف مواجهة القطب الأمريكي المهيمن<sup>(٣)</sup>. وفي المقابل فإن دول المنطقة تحرص على التعامل مع فرنسا لاعتبارات استقلالها النسبية ومكانتها السياسية التي تتمتع بها لدى مختلف الأطراف إقليميا ودوليا، على الرغم من الميل الواضح في العلاقات الخليجية باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

## التعاون الاقتصادي الفرنسي- الخليجي

على الرغم من اختلاف اتجاهات النظم السياسية في منطقة الخليج العربي، فقد عملت السياسة الخارجية الفرنسية على بناء علاقات اقتصادية جيدة مع دول المنطقة، على نحو يحفظ المصالح الفرنسية، وبما يهيئ مزيداً من الحضور في المجالات الاقتصادية والتجارية.

ورغم قوة الحاجز الأمريكي في المنطقة، إلا أن فرنسا تبذل مساعي كبيرة لتنمية وجودها في المنطقة. إذ أن أي نجاح تحققه يعد بمثابة اكتساب لأرضية نفوذ جديدة خدمة لتلك المصالح التي تتركز في أساسها على تحقيق استقرار وتنمية وإيرادها النفطية من منطقة الخليج، ورغبتها باستغلال طاقة الأسواق الخليجية لامتناس الصادرات الفرنسية المختلفة، واستعدادها للمشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية والبنى التحتية الأساسية. لاسيما وأن تقريراً مصرفياً كان قد توقع أن ترتفع عائدات مجلس التعاون الخليجي خلال العام ١٩٩٩ م إلى (٨٧) مليار دولار، بزيادة نسبتها ٣٩% عن العام السابق ١٩٩٨ م الذي بلغت عائداته حوالي ٥٩ مليار دولار<sup>(٤)</sup>.

ازدادت الاستثمارات الفرنسية في دول الخليج العربي في قطاع النفط والغاز وبدأت بحملة لاجتذاب المستثمرين الخليجيين، ووصلت الاستثمارات الفرنسية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي عشرة مليارات دولار، كما تعد فرنسا أكبر شريك تجاري لدول الخليج، إذ بلغت صادراتها حوالي ١٠,٢ مليار دولار في العام ١٩٩١ م، وتسعى جاهدة إلى زيادة هذه العلاقة، من خلال سعي الشركات الفرنسية إلى استكمال محادثاتها النفطية مع العراق لضمان حصولها على العوائد النفطية<sup>(٥)</sup>.

لقد اعتمدت دول الخليج العربي مبدأ الاستثمار في مجال البتروكيماويات للخروج من وحدانية النفط، وعلى الرغم من عروض المشاركة المغربية جدا التي أبدتها دول المنطقة للشركات الأجنبية، إلا أن الاستجابة الأوروبية عموماً كانت قليلة، وتمثلت مشاركة فرنسا بشركة (فحم فرنسا كيميائ) المشاركة للشركة القطرية (قطر جنرال بتروكيميكال كمباني (Qater General Petro-Chimical- Company Q.G.P.C.)، في مقابل مشاركة أمريكية يابانية نشيطة، ويعتقد أن الأوروبيين، ومنهم الفرنسيون، قد أخطأوا بعدم انخراطهم في الصناعات البتر وكىماوية الخليجية وتوقعهم في مناطقهم الدفاعية بهدف حماية أسواقهم التقليدية، إذ تبين لهم فيما بعد أن الصناعات البتر وكىماوية الخليجية لم تكن مربحة وحسب، وإنما لها مستقبل باهر<sup>(٦)</sup>.

اهتمت فرنسا بتطوير مصالحها الاقتصادية في السعودية، لكي تكون منطلقاً للانتشار في تطوير العلاقات الفرنسية الخليجية، وحرصت فرنسا على تشجيع الشركات السعودية، فحصلت مجموعة الأعمال السعودية على أرقى ميدالية فرنسية من الرئيس الفرنسي جاك شيراك (وسام جوقه الشرف)، وأشاد الرئيس الفرنسي في خطاب له ألقاه السفير الفرنسي في السعودية دو لافورتيل برجال الأعمال السعوديين في تطوير العلاقات بين البلدان الخليجية وفرنسا من خلال التعامل التجاري مع مجموعة كبيرة من الشركات الفرنسية. ومن جهتهم طالب رجال الأعمال السعوديون الشركات الفرنسية بزيادة تقرّبها من الأسواق المحلية من خلال تكثيف برامجها الدعائية والتسويقية<sup>(٧)</sup>.

أما بالنسبة لدولة قطر فقد وقعت فرنسا وقطر اتفاقية لعدم فرض رسوم مزدوجة، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة القطرية تدرس إمكانية شراء سفن فرنسية لنقل الغاز بقيمة

مليارات الدولارات، وقد شهدت فرنسا واليابان تنافسا على عقد لبيع قطر سبع ناقلات للغاز بقيمة ٧- ١٠ مليار فرنك، وبسبب المنافسة اليابانية سعت فرنسا للحصول على نصف الصفقة، وقد أعلن الرئيس شيراك أثناء زيارته لقطر في شهر يوليو (تموز) ١٩٩٦ م لأمير قطر بأن فرنسا ترغب في المشاركة بنشاط في تنمية قطاع الغاز. وبالرغم من أن فرنسا تحتل المرتبة السادسة بين الدول المصدرة لقطر، فإن فرنسا تعد على الصعيد التجاري شريكا صناعيا مهما. وأوضحت وزارة التجارة الخارجية الفرنسية في بيان لها بأن دورة اللجنة المشتركة سمحت ببحث التعاون الفرنسي القطري في ميادين إصلاح الأراضي وإعداد الكوادر الصناعية ومشاريع التنمية في قطاعات الغاز والمنتجات البتر وكيمياوية والأجهزة المدنية والمبادلات التجارية، وأكدت أن الصادرات الفرنسية إلى قطر تضاعفت ثلاث مرات بين العامين ١٩٨٨ (٤٠٠ مليون فرنك فرنسي) و١٩٩١ م (١,٢ مليار فرنك فرنسي) <sup>(٨)</sup>. وبهدف المزيد من الاهتمام بالحضور الفرنسي في قطر جاءت زيارة وزير الخارجية هوبير فيدرين في السادس من مارس (آذار) ١٩٩٩ م، وشهدت الزيارة إنشاء غرفة تجارة فرنسية/قطرية لدعم التعاون الاقتصادي، إلى جانب توقيع فيدرين اتفاقا للتعاون السياسي يتضمن إضفاء طابع رسمي على المشاورات الواسعة النطاق بين البلدين <sup>(٩)</sup>. وفي السابع من يونيو (حزيران) ١٩٩٩ م فازت مجموعة تكنيب الفرنسية بعقد تزيد قيمته على ٧٥٠ مليون دولار لبناء مصنع للبتر وكىماويات في قطر <sup>(١٠)</sup>. فضلا عن ذلك فقد كانت هناك زيارات متبادلة لوفود قطرية وفرنسية، ومنها زيارة وزير الطاقة والصناعة القطري عبد الله بن حمد العطية إلى باريس في مايو (أيار) ٢٠٠٠ م لبحث سبل تعزيز مبيعات الغاز القطري المسال والبتر وكىماويات والمكتشفات في السوق الفرنسي من شركة (توتال فينا ألف) الفرنسية التي تمتلك ١٠% من مشروع قطر للغاز المسال <sup>(١١)</sup>.

أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية فقد بلغت الاستثمارات الفرنسية فيها رقما قياسيا، فبلغت في العام ١٩٨٩ م ما قيمته (٩٣٥) مليون فرنك، ثم انخفض إلى (٣٥) مليوناً، ثم سجل ارتفاعاً في عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢ م وبلغ (١١٣٦) مليون فرنك، وتعد شركة توتال أكبر المستثمرين، وهناك أيضاً اثنتا عشرة شركة فرنسية تستثمر في منطقة جبل علي الحرة (١٢).

وفي مملكة البحرين توجد استثمارات مصرفية فرنسية، إذ يوجد بها سبعة مصارف فرنسية معظمها يعمل في الخارج، وثلاثة مكاتب للتمثيل المصرفي وست شركات صناعية، ويمثل المال المتداول ما قيمته (٩٧) مليون فرنك فرنسي في أواخر ١٩٩٠ م، وعبر جلالة ملك البحرين بأن التبادل الاقتصادي مع فرنسا في نمو دائم خلال زيارته لباريس في ١٢ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠ (١٣).

أما بالنسبة للكويت وعمان فهما فقيرتان بالنسبة للاستثمارات الفرنسية، ويهدف تحسين هذه الصورة انعقد المؤتمر الاقتصادي الفرنسي/ الكويتي في العاشر من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٩ م وشاركت فيه العديد من الشركات الفرنسية وعرضت خدماتها في مجالات الاتصالات والنقل والكهرباء والنفط (١٤).

وفرنسا هي بلد استقبال أيضاً للاستثمارات العربية، إذ وصل مخزون الاستثمارات المباشر، حسب مصرف فرنسا، إلى ٣,٢ مليار فرنك فرنسي في أواخر العام ١٩٩٠ م، منها ٢٤,٣% استثمارات كويتية (١٥). وحصلت مشتريات كويتية عدة في فرنسا ومنها برج منهاتن في منطقة الديفانس ومعرض الشانزليزيه ومجمع محطة مونبارناس وصوفيا أنتيبوليس.

وإذا ما تم إضافة الحصص الكويتية في باربيا وسويسر وسيروس وبارفينانس إلى مشترياتها العقارية، فيتجاوز المبلغ ٣ مليارات دولار<sup>(١٦)</sup>.

وعلى الصعيد التجاري نشرت غرفة التجارة العربية/ الفرنسية في باريس في يونيو (حزيران) ١٩٩١ م دراسة جاء فيها أن فرنسا احتلت المرتبة السابعة في قائمة المستوردين الرئيسيين من الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٨٩ م بـ (٣١٥) مليون دولار، وجاء موقع فرنسا في المرتبة الرابعة في قائمة المستوردين الرئيسيين من السعودية (١,٨) مليار دولار، وفي المرتبة السادسة عشر في قائمة المستوردين من الكويت (١٥٠) مليون دولار، وفي المرتبة التاسعة في قائمة المصدرين إليها (٢٣٢) مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة عشر في قائمة المستوردين الرئيسيين من عمان (١١) مليون دولار، وفي المرتبة السادسة في قائمة المصدرين إليها (٨٠) مليون دولار، وفي المرتبة الثانية عشرة في قائمة المصدرين إليها (٤١) مليون دولار، وفي المرتبة السادسة عشرة في قائمة المستوردين الرئيسيين من قطر (١٤) مليون دولار، وفي المرتبة السادسة في قائمة المصدرين إليها (٨٥) مليون دولار<sup>(١٧)</sup>.

وسجل الميزان التجاري عجزا فرنسيا في الصادرات لصالح السعودية طيلة الأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٧ م، كذلك فقد حقق العراق فائضا في صادراته إلى فرنسا مقارنة ب وارداته في العام ١٩٩٧ م، إذ بلغت الصادرات العراقية إلى فرنسا (٥٢٦) مليون دولار، بينما بلغت وارداته (١٣٣) مليون دولار، وبهذا زاد التبادل التجاري بين البلدين، وحققت فرنسا تطورا في إيراداتها من العراق، بينما التصدير مازال محدودا بسبب ظروف الحصار المفروض عليه. أما بالنسبة لبقية دول الخليج العربي فقد حققت فرنسا فائضا في ميزانها التجاري لصالحها منذ العام ١٩٩١ م<sup>(١٨)</sup>.

## التعاون الثقافي الفرنسي- الخليجي

يعد الجانب الثقافي من بين أهم المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة العربية عموماً، ومنها الخليج العربي، وكان التوجه الثقافي الفرنسي لمنطقة الخليج العربي يعتمد على عدم فرض لغتها وثقافتها بل إن مستوى العلاقة تكون عبر الاتفاقيات الثنائية ومن خلال التعامل المتكافئ، مثل تبادل المراكز الثقافية. وتسعى فرنسا إلى فتح نافذة للثقافة الفرنسية في منطقة الخليج العربي لتعويض النجاح الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في التغلغل إلى المنطقة، وجدير بالذكر أن المجال الثقافي طالما اختصت به فرنسا وبرعت في توظيف آلياته.

إن الحضور الثقافي الفرنسي اتخذ- على الأغلب- طابعا دبلوماسيا من خلال مؤسسات فرنسية تتمركز في البلدان التي لدى فرنسا تمثيل دبلوماسي فيها بهدف نشر التعليم والثقافة وبموجب اتفاقيات منظمة، وتتولى هذه المؤسسات والمراكز الثقافية تعليم اللغة الفرنسية، وتأطير أنشطة متنوعة بتنظيم عروض ثقافية وفنية وسينمائية وغيرها، وتمثل هذه البعثات عنصر قوة ودعم للثقافة الفرنسية<sup>(١٩)</sup>.

أما دول الخليج العربي فإن لها مؤسسات وملحقيات ثقافية تعمل في إطار التمثيل الدبلوماسي في باريس، وتقوم هذه المكاتب بدور إعلامي وثقافي متبادل مع المؤسسات الإعلامية والثقافية الفرنسية، إلى جانب بعض المعاهد العربية والإسلامية ومنها معهد العالم العربي في باريس. كما أن هناك أنشطة مختلفة تقوم بها أحزاب ومنتديات وشخصيات فرنسية وعربية تسهم في تعزيز التعاون الثقافي، مثل مركز الدراسات العربي الأوروبي في باريس الذي يحظى بدعم خليجي.



وفي مجال الاتصال الثقافي والإعلامي يعد مشروع بث راديو مونت كارول (FM) في قطر الأول من نوعه في الخليج العربي، وقد وقع الاتفاق في الأول من مارس (آذار) ١٩٩٩ م بين رئيس إذاعة فرنسا الدولية (جون بول كلوريك) ورئيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون القطري حمد بن تامر آل ثاني، وعد كلوريك الاتفاق امتدادا للاهتمام الفرنسي التقليدي بالعالم العربي في كنف احترام ثقافات الآخرين دون وصاية أو هيمنة، ومن جهته عد الشيخ حمد بن تامر الحدث بأنه نقلة مهمة. وبدأت إذاعة البث في الدوحة في منتصف يونيو (حزيران) ١٩٩٩ م بحضور وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والسفير الفرنسي في الدوحة تريزال. وأوضح السفير بأن هذه الخطوة تأتي تعزيزاً للعلاقات الفرنسية العربية عموماً، والقطرية بشكل خاص. فضلاً عن ذلك فقد تم افتتاح البث الإذاعي في البحرين في الأسبوع الأول من أكتوبر (تشرين الأول) لتكون ثاني دولة خليجية تبث منها إذاعة مونتكارلو، وعبر الرئيس الفرنسي جاك شيراك أثناء زيارته إلى البحرين في الثاني عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠ م عن ارتياحه لعمل إذاعة فرنسا الدولية في البحرين، ومن جهته أكد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين على الاهتمام البحريني بتدريس اللغة والثقافة الفرنسية في بلده (٢٠).

وحرصت فرنسا على احترام الثقافات الأخرى، فقد سحبت ديوان "أزهار الشر" الذي يدرس في المدرسة الفرنسية في أبو ظبي، بسبب احتجاج أولياء أمور الطلبة على غلاف الكتاب، وقدم مصدر دبلوماسي فرنسي اعتذاراً رسمياً لأن الكتاب لا يتناسب والقوانين المحلية (٢١).

وفي الثالث من ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٠ م تم افتتاح معرض الكتاب الفرنسي في بغداد وتضمنت فعالياته عددا من الندوات الثقافية والفكرية، إلى جانب عرضه للكتب الفرنسية ولأول مرة منذ عشر سنوات، وفي ذلك إشارة إلى تنامي عودة هادئة للتعاون الثقافي بين فرنسا والعراق (٢٢).

### **التعاون السياسي الفرنسي- الخليجي**

وضعت فرنسا قضية الأمن في الخليج العربي وترتيباته ضمن اهتماماتها وأعطته الأولوية في سياستها تجاه المنطقة، وسعت إلى القيام بدور مشارك وتعاملت معها بوصفها قضية من قضايا أمنها الاقتصادي النفطي، وقضية من قضايا أمن المنطقة واستقرارها. وأعربت فرنسا عن تأييدها لقيام مجلس التعاون الخليجي ودول المنطقة ببناء نظام دفاعي ذاتي لتولي الدفاع عن نفسها، وذلك لإبعاد الخليج العربي عن الصراعات الدولية. فأعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أثناء زيارته إلى عمان في الثلاثين من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٢ م بأن أمن الخليج هو من مسؤولية دوله وينطلق أساسا من تفاهم هذه الدول فيما بينها ومن خلال احترام سيادة كل دولة (٢٣).

إن السياسة الفرنسية تجاه العراق أكثر مرونة من السياسة الأمريكية والبريطانية، ويرجع ذلك إلى المصالح الإستراتيجية في العراق، وظهرت بوادر سياسية أكثر إيجابية مع فوز اليمين الفرنسي برئاسة إدوار بيلادور في العام ١٩٩٢. ومع تولي جاك شيراك رئاسة الجمهورية في العام ١٩٩٥ م، وظهر تعاون اقتصادي واتصالات سياسية، خاصة فيما يتعلق برفع الحصار عن العراق، والمواقف الفرنسية غير المتضامنة مع المواقف الفرنسية غير المتضامنة مع المواقف الأمريكية ضد العراق، بيد أن هناك محددات حكمت القرار الفرنسي

تجاه العقوبات ضد العراق تتمثل في القرارات الدولية التي صوتت عليها فرنسا، ويصعب عليها تجاوزها إلا من خلال مجلس الأمن.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد تم الاتفاق في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤ م على مذكرة تفاهم فرنسية- سعودية حول مساعدة فرنسا للسعودية في تحسين أمن حدودها. وتم تعزيز التنسيق الأمني بين البلدين في الاجتماع الذي عقد في جدة في السابع من يونيو (حزيران) ١٩٩٦ م بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك ووزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز، وجاء ذلك أثناء زيارة الرئيس الفرنسي إلى السعودية، وكرس الاجتماع للتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، وأشار الرئيس شيراك الذي كان يرافقه وزير داخلته جان لوي دوبريه إلى شراكة سياسية واقتصادية وثقافية تبدأ بالمسائل الأمنية<sup>(٢٤)</sup>.

وترتبط فرنسا وقطر بمعاهدة دفاعية منذ العام ١٩٩٤ م، وكان لفرنسا دور إيجابي في مساندة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على أثر المحاولة الانقلابية الفاشلة في السابع من فبراير (شباط) ١٩٩٦ م، وأعلن المتحدث باسم الخارجية الفرنسية جاك ريملهارت أن فرنسا "تعتزم دعم حق قطر في ضمان استقلالها وسيادتها"، وأكدت فرنسا أن اثنتين من سفنها الحربية ستجريان تدريبات مشتركة مع القوات القطرية لإظهار مساندة باريس للحكومة القطرية. فضلا عن ذلك فقد وقعت فرنسا وقطر مذكرة تفاهم بالتعاون في مختلف المجالات الأمنية في العاشر من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٦ في الدوحة، وقعها وزير الداخلية الفرنسي جان لوي دوبريه ووزير الداخلية القطري الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني، خلال مشاركة الوزير الفرنسي في معرض لأجهزة الشرطة والأجهزة العسكرية الذي تم

افتتاحه في الدوحة في التاسع من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٦. وتجدر الإشارة إلى أن ٨٠% من أجهزة القوات المسلحة القطرية هي فرنسية.

كما وقعت قطر مع فرنسا في الرابع والعشرين من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٨ م اتفاقا دفاعيا جديدا وقعه وزير الدفاع الفرنسي ألان ريتشار ورئيس القوات القطرية العميد الركن حمد بن علي العطية، وتضمن التزام فرنسا بضمان أمن قطر. وتطوير المواد كلها الواردة في الاتفاق الدفاعي الموقع بين البلدين في العام ١٩٩٤ م. وقضى الاتفاق بتشكيل لجنة مشتركة تضم رؤساء أركان البلدين تجتمع بانتظام من العام ١٩٩٩ م (٢٥).

أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فقد سارعت فرنسا منذ العام ١٩٩٠ م إلى عقد اتفاقية دفاعية معها ساعدت على تمهيد الطريق أمام المبيعات الدفاعية. كما التزمت فرنسا بالدفاع عن دولة الإمارات بموجب الاتفاقية الدفاعية الموقعة بينهما في الثامن عشر من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٥ م والتي وقعها وزير الدفاع الفرنسي فرانسوا ليوتار ووزير الدولة للشئون الخارجية الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، وهذه الاتفاقية تمتد لعشر سنوات من تاريخ توقيعها (٢٦).

كما وقعت فرنسا اتفاقية عسكرية مع الكويت في الثامن عشر من أغسطس (آب) ١٩٩٢ مدتها عشر سنوات ونصت على التدريب المشترك وتبادل الخبرات ومبيعات الأسلحة، بالإضافة إلى التزام فرنسا بمساعدة الكويت في حال تعرضها إلى أي تهديد خارجي. وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٣ م عقدت اتفاقية تفضيلية للتعاون العسكري مع بروتوكول لشراء أسلحة ومعدات فرنسية.

وعندما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على دول الخليج العربي نظاما دفاعيا مضادا للصواريخ، أعلن وزير الدفاع الفرنسي ألان ريتشار في الخامس والعشرين من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٨ م بأن ذلك النظام لن يضمن أمن هذه الدول، وأعلن أن فرنسا لا تشاطر وجهة النظر الأمريكية، لأن نشر مثل هذا النوع من الأسلحة سيزيد من مخاطر سباق التسلح، وهو لن يعطي ضمانات إضافية، وعد هذه المنظومة بأنها ثقيلة ومكلفة جدا ولا تؤمن أمن الخليج على المدى البعيد (٢٧).

أما بالنسبة للتسلح في الخليج العربي فإن فرنسا تهيمن على السوق القطرية بنسبة ٨٣,٩%، والإماراتية ٥٧,٥%، أما بقية الدول الخليجية فتشكل فرنسا نسبة ٤٣,٩% بالنسبة للسعودية، و ٢٨,٩% للكويت، و ١١,٢% لعمان، و ١٠,٦% للبحرين (٢٨).

واعتمدت بعض الدول الخليجية نظام الأوفست "Offest" في إدارة الصفقات التسليحية، وينطوي هذا النظام على إعادة توظيف جزء من القيمة الإجمالية للصفقات في اقتصاد البلد المشتري، وذلك الأشكال التعاقدية التي تحقق فوائد متبادلة للجانبين. ويتضح هذا من مدلولات الصفقة التي وقعتها دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٩٣ مع فرنسا والذي يتبين منه مدى تغلغل الاعتبارات الاقتصادية- التجارية، إذ اتخذت دولة الإمارات من نظام الأوفست أساسا لتعاقداتها التسليحية، وتمكنت من إدراج هذا النظام في العقد الذي أبرم مع شركة "جيات" الفرنسية لتصدير (٤٣٦) دبابة من طراز (لوكلير) بقيمة ٣,٥ مليار دولار، حيث نص صراحة على ضرورة قيام الشركة باستثمار ٦٠% من إجمالي قيمة الصفقة في إقامة مشاريع داخل الإمارات (٢٩).

حرصت فرنسا على الاستفادة من فائض الأموال النفطية الخليجية بالسعي إلى ربط الدول الخليجية بسلسلة من العقود والاتفاقيات المتنوعة، مثل إعادة تأهيل القوات المسلحة الخليجية وتزويدها بالسلاح، وإنشاء بنى تحتية ضخمة للقوات البرية والبحرية والجوية. ونجحت فرنسا في تعزيز مكانتها في سوق الأسلحة في دول مجلس التعاون الخليجية، ففي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤ م حصلت على عقد من المملكة العربية السعودية بلغت قيمته (٣,٧) مليار دولار لتوريد فرقاطتين وتجهيزات برية، وجاء ذلك في أعقاب صفقة مؤقتة قيمتها (٦٩٣) مليون دولار لإصلاح أربع فرقاطات وسفینتي تموين سبق بيعها للسعودية، وفي السنة نفسها طلبت قطر من فرنسا شراء طائرات مقاتلة من طراز "ميراج ٥ - ٢٠٠٠" بلغت قيمتها (١,٤) مليار دولار، وفي العام ١٩٩٥ طلبت الكويت شراء زوارق دورية سريعة من فرنسا قيمتها (٤٥٥) مليون دولار، وأبرمت الإمارات صفقة قدرها (٢٣٥) مليون دولار لشراء سبع طائرات مروحية من طراز "بانثر" مزودة بصواريخ "أكروس٣٩ AM39" مضادة للدبابات (٣٠).

ويعد الاتفاق الفرنسي الإماراتي حول طائرة "رافال" الفرنسية تكريسا للشراكة الإستراتيجية بين البلدين في المجال العسكري، لاسيما وقد سبقتها في العام ١٩٩٧ صفقة طائرات "ميراج ٩ - ٢٠٠٠" بتجهيزاتها الحديثة الموازية للطائرات الأمريكية "إف ١٦". كما نجحت الإمارات في مفاوضات للحصول على صواريخ "سكالب" الفرنسية البريطانية الصنع والذي حصل على الضوء الأخضر لتصديره إلى الإمارات على الرغم من المعارضة الأمريكية، هذا الصاروخ الذي يسمى "الشاهين الأسود" والذي تعده الولايات المتحدة سلاحا دقيقا لا يجوز تصديره لدولة ثالثة. وتمت صفقة بين فرنسا والإمارات شملت بيعها نظام اتصالات

عسكرية أرض - جو تنتجها شركة طومسون بقيمة تصل إلى (٢٠٠) مليون دولار، ويأتي العقد الفرنسي ضمن الاتفاق الدفاعي المبرم مع الإمارات، والذي يضع قوات البلدين، لاسيما سلاح الطيران، في موقع شراكة استراتيجية حقيقية لإعداد الكوادر العسكرية الإماراتية المتخصصة في الحرب الإلكترونية. فضلا عن ذلك فإن فرنسا تتولى تدريب العديد من الضباط والملاكات العسكرية الخليجية في فرنسا<sup>(٣١)</sup>.

وقام العديد من المسؤولين الفرنسيين بزيارات إلى منطقة الخليج العربي<sup>(٣٢)</sup>، بهدف الترويج للسلاح الفرنسي، وعقد صفقات تسليحية مع دول المنطقة، ومنها زيارة وزير الدفاع بيار جوكس إلى الإمارات في الحادي عشر من مايو (آيار) ١٩٩١ م<sup>(٣٣)</sup>، وزيارة رولان دوما إلى عدد من الدول الخليجية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، وبيع أسلحة لاسيما لقطر والإمارات، كذلك زيارة بيار جوكس إلى السعودية، وزيارة وزيرة الدفاع فرانسوا ليوتار إلى عمان، وزيارة جون كلش رئيس هيئة الأركان الفرنسية في مارس "آذار" ١٩٩٩ م إلى قطر وعمان<sup>(٣٤)</sup>، وزيارة وزير الدفاع ألان ريتشار في يوليو (تموز) ٢٠٠٠ إلى عمان<sup>(٣٥)</sup>، وذلك كله يعطي الانطباع عن التصميم الفرنسي على الحضور الفاعل في مجال التعاون التسليحي وإقامة علاقات وثيقة مع دول منطقة الخليج العربي.

إن السياسات التسليحية والأمنية التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي وإنفاقها العسكري الكبير أدى إلى عجز في الموازنات العامة لهذه الدول<sup>(٣٦)</sup>.

## خاتمة:-

إن التوجه نحو منطقة الخليج العربي أحد أهم توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، ومواقف فرنسا من قضايا المنطقة إحدى وسائل تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والتجارية في المنطقة. ففرنسا تسعى لأن تكون سياستها في المنطقة متوازنة ومرنة من جهة، ومن جهة أخرى حاولت أن تنأى بنفسها عن النزاعات التي تحدث بين دول المنطقة لكي لا تبدو منحازة لأي طرف.

وشهدت العلاقات الفرنسية مع دول الخليج العربي تطوراً ملموساً في مختلف المجالات، وأبدت فرنسا اهتماماً خاصاً بمشاريع التنمية في دول الخليج العربي، وشجعت الاستثمار الخليجي في فرنسا، والاستثمار الفرنسي في الخليجي العربي.

كما عملت فرنسا على زيادة نشاطها الثقافي والعلمي بهدف منافسة النفوذ الأمريكي في المنطقة، ومحاولة ترسيخ المصالح الفرنسية في الخليج العربي، لاسيما وأن فرنسا اقتصت بتوظيف آليات الجانب الثقافي في المجال السياسي.

فضلاً عن ذلك فقد سعت فرنسا إلى الوصول بمستوى علاقاتها الدفاعية والتسليحية والأمنية مع دول الخليج العربي إلى مستوى الشراكة، من خلال الاتفاقيات الدفاعية والأمنية صفقات الأسلحة الضخمة.

الدكتور ستار جبار الجابري

مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد



## الهوامش والمصادر

- ١- مازن إسماعيل الرمضاني، الغرب والاتحاد السوفيتي، ندوة آفاق الإستراتيجية السياسية العربية، بغداد ١٩٨٦ م، ص ٢.
- ٢- جوزيف موبنيهان، مجلس التعاون لدول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية- المصالح المشتركة وغير المشتركة، في أمن الخليج في الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ١، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص ٩٩.
- ٣- معارك باريس وواشنطن في الشرق الأوسط وأفريقيا، مجلة المجلة، العدد ٨٧٣، ٣- ٩ (تشرين الثاني) ١٩٩٦، ص ٣٤- ٣٥.
- ٤- ينظر: موجز يوميات الوحدة العربية، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٥٢، شباط (فبراير) ٢٠٠٠، ص ٢٢٩.
- ٥- الرأي (الأردن)، العدد ٨١١٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢.
- ٦- بشارة خضر. أوروبا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأبعد، نقله إلى العربية حسن عبد الكريم قبيسي، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٣٨- ٢٤٠.
- ٧- أحمد خضر الزهراني، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠٠١، ص ٣٢٦- ٣٢٧.

- ٨- بشارة خضر، المصدر السابق، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.
- ٩- بابل، ٧ أذار ١٩٩٩.
- ١٠- بابل، ٨ حزيران ١٩٩٩.
- ١١- الاتحاد، أبو ظبي، ١٢ آيار (مايو) ٢٠٠٠.
- ١٢- بشارة خضر، المصدر السابق، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.
- ١٣- أحمد خضير الزهراني، المصدر السابق، ص ٣٢٨.
- ١٤- بشارة خضر، المصدر السابق، ص ٢٥٦ - ٢٥٧، كذلك: بابل، ٦ أذار (مارس) ١٩٩٩.
- ١٥- بشارة خضر، المصدر السابق، ص ٢٥٦.
- ١٦- المصدر نفسه ص ٢٧٦.
- ١٧- أحمد خضير الزهراني، المصدر السابق. ص ٣٣٢ - ٣٣٣.
- ١٨- المصدر نفسه. ص ٣٣٤.
- ١٩- لمزيد من التفاصيل ينظر: بول بالطا وكلودين ريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة كامل فاعور ونخلة فريفر، دار القدس، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٥٧ - ١٦٥.
- ٢٠- أحمد خضير الزهراني، المصدر السابق، ص ٢٤١ - ٢٤٢.
- ٢١- بابل. ١٣ أيلول ٢٠٠٠.

- ٢٢- بابل. ٤ كانون الأول ٢٠٠٠.
- ٢٣- أحمد خضير الزهراني، المصدر السابق، ص ٢٩٧ - ٢٩٨.
- ٢٤- بابل، ٨ حزيران ١٩٩٦.
- ٢٥- الشروة، ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٨.
- ٢٦- الرأي (الأردن)، العدد ٨٩١٦، ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥.
- ٢٧- بابل، ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٨.
- ٢٨- ينظر: يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.
- ٢٩- أحمد خضير الزهراني، المصدر السابق، ص ٣٤٥.
- ٣٠- المصدر نفسه، ص ٣٥٧.
- ٣١- المصدر نفسه، ص ٣٦٠ - ٣٦١.
- ٣٢- أشرنا فيما تقدم إلى العديد من هذه الزيارات سواء للرئيس جاك شيراك أو عدد من الوزراء الفرنسيين.
- ٣٣- بابل ١٢ أيار ١٩٩١.
- ٣٤- أحمد خضير الزهراني، المصدر السابق، ص ٣٦٥.
- ٣٥- بابل، تموز ٢٠٠٠.

٣٦- شمة بنت محمد بن خالد آل نهيان ،تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل مجلس التعاون الخليجي . مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٦، آب (أغسطس) ١٩٩٩، ص ٥٥-٥٦.